قراءة تحليلية لكلمة سمو ولي العهد امام قمة المنامة الخليجية

تنمية قدرة دفاعية ذاتية تستند على ارادة سياسية مشتركة

- الجبهة السياسية الموحدة اساس الجبهة العسكرية
- الالتزام بالقرارات التي نتجت عن تعداد الآراء وتنوع الاجتهادات
- القضية الفلسطينية والنظام العراقي يقوضان أمن المنطقة
- المصالحة مع العراق يلازمها ازالة مقومات العدوان على جيرانه
- تحسين العلاقات مع ايران من خلال التنمية والمنافع المتبادلة

تحليل احمد صايغ: الشئون العربية - مركز المعلومات:

مجلسنا لايوفر لنا اكثر مما تمنحه من المقدرة والامكانات.. هكذا وضع صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني امام قادة مجلس التعاون الخليجي في دورتهم الحادية والعشرين القاعدة التي تنقل عمل المجلس من الامنيات الى ارض الواقع.

ورغم تفاؤل صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بمستقبل التعاون الخليجي انطلاقا مما تم انجازه عبر مسيرة المجلس خلال العقدين الماضيين الا ان سموه يدرك اهمية هذه القمة التي تأتي اثناء دخول العالم للالفية الثانية ودخول الفية جديدة لها مواصفات جديدة وستحكم العضوية في مجتمعنا الدولي معايير جديدة تقوم على القوة الاقتصادية وامتلاك قوة الدفاع الذاتي عن النفس والتخلص من كل ما من شأنه تعريض امن المنطقة للخطر وعدم الاستقرار.

وقد وضع صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز امام قادة دول المجلس لوحتي الغايات والاهداف التي نص عليها النظام الاساسي من جهة وما تحقق وما يتوجب تحقيقه من جهة اخرى في محاولة لتدارس الآراء خلال عقدين من الزمان وفي هذا الاطار نورد اهداف مجلس التعاون كما حددتها المادة «٤» من النظام الاساسي وهي:

١- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

٢- تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣- وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الاقتصادية والمالية والشئون التجارية والجمارك والمواصلات والشئون التعليمية والثقافية والشئون الاجتماعية والصحية والشئون الاعلامية والسياسية والشئون التشريعية والادارية.

٤- وضع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ولم يكن وضع هذه الاهداف بعيدا عن طبيعة دول المجلس التي تتشابه في اقتصادياتها وتطورها الاقتصادي وايضا ما انجزته من تشريعاتها وانظمتها الاقتصادية والمالية وتركيبة هياكلها المالية والنقدية واقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة العديد من الانشطة الاقتصادية وحرية امتلاك العقارات واسهم بعض الشركات المساهمة.

وقد اتخذت دول المجلس خطوات اخرى لاسيما الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي نصت على «ان تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها المادة ٢٢ من الاتفاقية».

وقد استطاعت دول الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية اقامة البنى الاساسية القادرة على استيعاب برامج التنمية الاقتصادية وتسهيل استثمارات القطاع الخاص المتنامي في دول المجلس وتهيئة القاعدة الاساسية لنمو قطاع الصناعات التحويلية ورغم ذلك لم تستطع دول المجلس حتى اليوم اقامة الاتحاد النقدي فيما بينها رغم توفر مقوماته.

تحديد الاولويات المشتركة

وقد دعا صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز قادة دول المجلس ان يحددوا اولوية الاستراتيجية المشتركة التي رأت الهيئة الاستشارية ضرورة وضعها من خلال التقرير الذي رفعته الهيئة فعلى المستوى الداخلي يجب انماء استراتيجية تعليمية وثقافية مشتركة وايضا وضع استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وعلى صعيد العلاقات بالكيانات الاقتصادية فكما قال صاحب السمو الملكي «نحن مدعوون لبلورة استراتيجية بعيدة المدى لتشكل الاساس والمرجعية في العلاقات والمفاوضات الخليجية مع كافة الدول والتكتلات الاقليمية والمنظمات الدولية وان الهدف من مثل هذه الاستراتيجية هو خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركز دول المجلس التفاوضي مع الاطراف الاخرى في مجالات الاستيراد والتصدير».

وينقلنا صاحب سمو ولي العهد الى القرن الحادي والعشرين حيث عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي لامكان فيه للكيانات الصغيرة وانه يتوجب على كامل دول المجلس ان تبحر باقتصادياتها في بحور العولمة والانفتاح على اقتصادات دول العالم وذلك من خلال السعي نحو تعميق مستويات التكامل الاقتصادي على المستوى الخليجي الذي يمثل مطلبا من متطلبات التواجد في هذه البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة للاستفادة من فرص الايجابية وتقليل السلبيات والمخاطر الى اقصى مدى. ويستوجب ذلك تهيئة المناخ الداخلي لكل قطر من دول المجلس من خلال تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للانشطة الاقتصادية المحلية والتي ترفع كفاءة آليات السوق وتزيد من درجة الثقة في الاقتصاد المحلي ومن اهم هذه التشريعات: القوانين التجارية وقوانين الاستثمار الاجنبي والجوانب التنظيمية للاسواق بحيث تتوافق هذه التشريعات مع تشريعات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات الدولية خاصة وان دول المجلس الست في طريقها لاستكمال عملية انضمامها الى منظمة التجارة العالمية.

قوة الدفاع الذاتي

ومن خلال الرؤية الاستراتيجية لصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز كانت اهمية بناء قوة الدفاع الذاتي الفاعلة والرادعة لأي اعتداء لايمكن ان يتم البناء الاقتصادي بدونها فهي «ضرورة قصوى لايجوز التقليل من اهميتها او الاستهانة بها وهذا الامر يتطلب التحرك بكفاءة وحزم في اتجاه النهوض بقرارات المجلس الدفاعية».

منذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقليمي الذي بدأ بالثورة الايرانية وحرب الخليج الاولى استمرت الجهود لتحقيق قدر اكبر من التنسيق في جميع الشؤون الخليجية وقد سعت دول المجلس على المستوى العسكري الى وضع بعض الاسس كأهداف تسعى لتحقيقها ومنها:

١- الحفاظ الجماعي على امن واستقرار المنطقة.

٢- العمل على حل الصراعات الدولية والاقليمية سلميا.

٣- تفعيل دور الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية.

وقد ترجمت دول المجلس هذه الاسس في سلوكها وعلاقاتها الاقليمية والدولية وذلك من خلال:

١- اعتماد مبدأ حسن الجوار كقاعدة شرعية تلتزم بها دول المجلس في تعاملها الدولي.

٢- التأكيد على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول الجوار.

٣- تدعيم الجهود الرامية لاحلال الامن والسلم الدوليين واعتبار التعاون السلمي حجر الزاوية في ذلك.

وقد نوه سمو ولي العهد الى ضرورة التحرك بكفاءة وحزم في اتجاه النهوض بقدرات المجلس الدفاعية «اذا ما اردنا لقوتنا العسكرية ان تكون فاعل ومثمرة فان من الضروري ان تستند هذه القوة على ارادة سياسية ورؤية مشتركة وموقف موحد ازاء كيفية التعامل مع الاحداث والتطورات المحيطة بنا».

وقد وضع صاحب السمو الملكي في هذه الكلمات الآلية اللازمة لتفعيل القوة العسكرية الخليجية وهي:

١- تقاسم العبء الاقتصادي

٢- تقاسم العبء السياسي

وتأتي اهمية قيمة القدرة الدفاعية الذاتية الرادعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال التهديدات القائمة والممثلة التي ألمح اليها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز بقوله: «التعامل مع التحديات الراهنة والمحتملة».

فعلى المستوى الاقليمي العربي اصيبت عملية السلام بنكسة كبيرة في الفترة الاخيرة ومن المتوقع ان يرتب الجمود الذي تلاقيه عددا من الآثار السلبية التي تزيد من تعرض المنطقة لعدم الاستقرار وتخل بأمنها ومن أهمها:

- تصاعد حالة التوتر بين الفلسطينيين والاسرائيليين والمستجد في انتفاضة الاقصى القابلة للتصعيد والمزيد من العنف

- تجميد عملية السلام سوف يجر المنطقة الى حالة اللاسلم واللاحرب مما سيكون له آثاره السلبية على التوجهات العربية نحو السلام مما قد يزيد من فرص المطالبة الشعبية بالتحلل من الاتفاقيات التي عقدت مع اسرائيل

- العودة بالاوضاع الفلسطينية الى نقطة الصفر وذلك من خلال تصعيد العنف وحماقة اسرائيل نحو فرض الحصار على الضفة وغزة واحتلالها مجددا

- تنامي العمليات الارهابية ضد المصالح الغربية وبخاصة الولايات المتحدة

- تزايد المعارضة العربية ضد السياسات الامريكية في المنطقة في ظل الشعور بانها متباينة

- تنامي حركات العنف السياسي والتصرف وفي ظل الصلف الاسرائيلي قد تحصل على تأييد شعبي. وعلى الصعيد العربي فان عدم انصياع العراق للقرارات الدولية ورفضه للجان التفتيش يجعله يمثل هاجسا امنيا لدى دول الخليج العربية.

وهنا يطالب صاحب السمو الملكي قادة دول المجلس بـ«وضع كل ما هو متوفر لدينا من قدرات بشرية ومادية اذا ما اردنا لقوتنا العسكرية ان تكون فاعلة» والاهم من ذلك فان «الارادة السياسية والرؤية المشتركة و الموقف الموحد ازاء الاحداث والتطورات المحيطة بنا» هو بيت القصيد في مسيرة مجلس التعاون فكما يقول صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز: «من العبث الحديث عن جبهة عسكرية موحدة في غياب جبهة سياسية موحدة ومتجانسة ولكي تكون هذه الجبهة فاعلة ومؤثرة فلا بد من الالتزام الكامل بسياسات واحدة وان لا نقف عند حدود البيانات والتصريحات او القرارات التي لا تجد طريقها الى التنفيذ».

وهنا يؤكد صاحب السمو الملكي على أهمية الالتفاف حول القرار خاصة اذا كان قد سبقه تعدد وجهات النظر وتعدد الاجتهادات وهي مرحلة مناقشة القرار لانها تعني الدراسة والاعداد على الصعيد السياسي والامني غير انه «متى توصلنا الى اتفاقيات او قرارات محددة فانه يتوجب تبعية الالتزام بهذه القرارات والاستجابة لمتطلباتها وهذه هي منتهى الشورى.. الشورى كما يقول الله عز وجل «فاذا عزمت فتوكل على الله» اي التوحد حول القرار بعد ان شاورهم في الأمر فاي من دول المجلس لها حق الاقتراح للقضايا ومناقشاتها وفي النهاية يكون الاجماع على القرار الصائب الذي يستجيب لمصالح وشعوب دول المجلس.

وقد طالب صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الدول العربية التي ترفع شعار عودة العراق الى الصف العربي ان تأخذ بعين الاعتبار مجمل العوامل الاساسية:

- فعودة العراق تتطلب ايضا ان يصاحبها جهد مماثل لازالة ما يمكن ان يشجع العراق على الاقدام على شن عدوان جديد.

- فالعودة الى الصف العربي لن تكون من باب الصفح عما اقترفه على «طريقة عفا الله عما سلف» ولكن لا بد من التأكيد على ضرورة التقيد بأسس وقواعد الشرعية الدولية والعربية.

وهومالم يظهره العراق حتى اليوم ففي نهاية يونيو ١٩٩٨ اعلنت لجان التفتيش المكلفة بازالة الاسلحة العراقية ان الاختبارات التي اجريت على مكونات رؤوس حربية عراقية قد اظهرت وجود غاز كيماوي للاعصاب (VX) الأمر الذي يثير احتمالات اخفاء العراق لمعلومات حول برامجه المتعلقة بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية مما يلقي بظلاله على مستقبل العراق تجاه جيرانه وتجاه المنطقة.

ولذلك فانه يجب ان يصدر عن العراق ما يدلل على جدية وصدق نوايا العراق لبدء صفحة جديدة. وأكد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله امام القمة ان من دعائم الامن والاستقرار تحسين العلاقات مع ايران وفتح صفحة جديدة ترتكز على التنمية والمنافع المتبادلة.. ومعالجة مشكلة الجزر بالطرق السلمية وان كان لا يتضح حتى الآن جدية الحكومة الايرانية تجاه ذلك.

سمو ولي العهد الامير عبدالله خلال مشاركة سموه في الجلسة الختامية للمؤتمر امس. «عكاظ ـ أ.ف.ب»

الخبراء والمحللون الخليجيون لـ«عكاظ الاسبوعية» منوهين بمضامين كلمة سمو ولي العهد:

منهج عمل للمرحلة المقبلة ودعوة لاقتحام عصر العولمة بقوة وثبات

كامل جلال - الكويت، جمال المجايدة - ابوظبي:

ثمن الخبراء والمحللون الخليجيون ما ورد في كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني امام القمة الخليجية في المنامة. واعتبروا في تصريحات خاصة لـ«عكاظ» انها تمثل دعوة لنقلة استراتيجية لدخول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بثبات وعزم الى الألفية الثالثة لتحقيق طموح دول وشعوب المجلس في قوة الحضور السياسي والاقتصادي على الساحتين الاقليمية والدولية معتبرين انها منهج عمل لمجلس التعاون للمرحلة المقبلة.

وفي أبوظبي قال الدكتور نايف علي عبيد خبير الشؤون السياسية في ديوان ولي عهد ابوظبي ان ماطرحه صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز من منطلقات امام القمة يشخص الحالة الراهنة التي يشهدها المجلس وتعيشها المنطقة الخليجية منذ سنوات ,كما انها جاءت بمثابة استشراف لافاق المستقبل الذي ينتظرنا جميعا في ظل هذا الكم الهائل من التحديات التي تواجهها المنطقة في الوقت الراهن، واضاف ان حديث سمو ولي العهد عن ضرورة بناء جبهة سياسية موحدة بين دول المجلس يلامس الحقيقة وجادة الصواب لانه بدون التوحد السياسي بين جميع دول المجلس فان هذه الدول لن تقوى على مواجهة الاخطار في ظل غياب الارادة السياسية الواحدة.

وأكد ان الدول الاخرى قد تنفذ من ثغرة الخلافات السياسية في الرؤى والتوجهات لدى بعض الدول الاعضاء في المجلس، مشيرا الى ماذكره سمو الامير عبد الله بن عبد العزيز حول صيانة المواقف والالتزام الجماعي بها يشكل اعمدة راسخة للجبهة السياسية الموحدة والتي تعتمد عليها القوة الدفاعية والامنية المشتركة فيما بعد.

وقال الدكتور عبيد وهو كاتب وباحث في الشؤون الخليجية انه لايجوز الانقسام بين اعضاء الاسرة الواحدة حول قضايا هامة ومصيرية تخص جميع دول المجلس , واشار الى ماقاله صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بشأن العراق , فدول المجلس ليست ضد رفع المعاناة عن الشعب العراقي وليست مع استمرار الحصار على العراق ولكنها بحاجة الى ضمانات لعدم تكرار ماحدث عام ١٩٩٠ مشيرا الى ان هذه الضمانات لن تأتي الا من خلال الالتزام بقرارات الشرعية الدولية.

واكد على أهمية ماطرحه صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز بشأن العلاقات مع ايران، فبدون التجاوب الملحوظ من القيادة الايرانية مع اللجنة الثلاثية المعنية بايجاد حل للجزر الاماراتية الثلاث تظل النوايا حول التقارب وفتح صفحة جديدة لحسن الجوار , غامضة فالاقوال يجب ان تلازمها افعال صادقة والا فان الوقت لن يكون في مصلحة التقارب الخليجي الايراني لان دول المجلس لن تتبع سياسة مزدوجة في نهاية المطاف.

○ من جانبه قال عوض العتيبة وكيل وزارة الاعلام السابق في الامارات ان كلمة سمو ولي العهد أمام القمة الخليجية لخصت الوضع الراهن وعالجت جوانب الخلل ازاء العديد من القضايا التي تشغل المواطن الخليجي.

واكد على اهمية ماقاله صاحب السمو الملكي الامير عبد الله حول الازمة العراقية وضرورة التزام العراق بقرارات الشرعية الدولية، مشيرا الى ان الرئيس العراقي صدام حسين لم يكف حتى هذه اللحظة عن اطلاق التهديدات ضد جميع دول مجلس التعاون بلا استثناء حتى الذين يحاولون تقديم الدعم للشعب العراقي.

○ وفي الكويت قال الكاتب والمحلل رئيس تحرير مجلة «العالمية» الاسلامية الزميل يوسف عبدالرحمن انه لا بد من الاعتراف اولا بان مجلس التعاون قطع شوطا خلال مسيرته لا يمكن نكران وجوده، رغم تواضعه كما يقتضي الاعتراف ايضا بان انجازات المجلس ما زالت متواضعة قياسا بما يتطلبه زمن العولمة والعصر الحديث.. وهناك جاءت دعوة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله الى وحدة الموقف والرأي والرؤية تلبية لتحديات القرن الحادي والعشرين كما لم يحصل من قبل ولاشراك مجلس التعاون في اقتحام الاعم لمتطلبات الالفية الثالثة بالتخطيط والتصميم وجمع كل مصادر القوة لاثبات الوجود امام التكتلات العالمية.

واضاف عبدالرحمن ان دعوة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله تعني اننا امام معركة اقتصادية في الدرجة الاولى تنتج عنها مفاعيل سياسية واجتماعية وثقافية حضارية، لا يجوز ان نخسر فيها ونحن نملك كل الطاقات اللازمة للربح والفوز، وما علينا سوى استغلال هذه الطاقات والسرعة في اتخاذ القرار الصائب والجريء وهو ما تعبر عنه هذه الدعوة.

وشدد رئيس تحرير «العالمية» على ضرورة ان لا يغيب عن بالنا ونحن امام هذه الدعوة السامية والكريمة ان عام ٢٠٠٥ اصبح على الابواب والتجارة العالمية ستصبح خلاله حرة بموجب اتفاقية «الغات» التي ستطلق مزاحمة قاسية ولا رحمة فيها لمن يتلكأ عن الاجراءات ورسم التوجهات اللازمة والسير بها باقصى سرعة.

ونوه عبدالرحمن بأهمية عدم تفويت الفرصة التاريخية التي تمثلها دعوة سمو ولي العهد فيما العالم كله ودول مجلس التعاون جزء حيوي من هذا العالم يستعد لاستحقاق العام ٢٠٠٥.

فها هو التكتل الاوروبي «السياسي والاقتصادي» مثلا والتكتل الاقتصادي الآسيوي والصين ودول امريكا الجنوبية تتخذ كلها خطوات متلاحقة كي تتمكن من الاندماج والبقاء في عالم العولمة الاقتصادية فالحدود والحمايات الجمركية ستسقط ومعها الدعم الرسمي للمنتجات الوطنية لتحل محلها جاذبية الاستثمار التي تفرض علينا كخليجيين التعجيل في التكامل الاقتصادي وعدم التوقف عند التفاصيل التي تعوق تحقيق هذه الغاية.

واشار الكاتب الاسلامي الى ان دعوة الامير عبدالله واحدة من القرارات الكبرى في تاريخ المنطقة وتوازي اهمية قرار قيام مجلس التعاون قبل تسعة عشر عاما فالتطورات الاقتصادية الدولية اليوم باتت تستدعي الانطلاق في السباق مع الوقت وعدم التوقف بدعوى الحرص على الاجماع الذي قد لا يتوافر ويجب الا يصبح عاملا معرقلا للمسيرة التكاملية.

وختم عبدالرحمن بقوله: بان صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز انما يعبر في دعوته عن ادارك القادة الخليجيين دون شك ان الشراكة بين دول المجلس وشعوبها هي قدر مجلس التعاون لتعبر هذه الدول والشعوب معا عواصف التحديات الاقتصادية الآنية كما عبرت في الماضي العواصف السياسية والعسكرية التي كان ابرزها واخطرها العدوان العراقي الغاشم على الكويت لقد اثبتت مسيرة مجلس التعاون «ان وحدة الموقف الخليجي تحمي وتقوي وتطمئن الجميع» وانه لا بد منها لنواجه الآني ونربح التحدي ونحقق الحياة بين الشعوب والامم ونأخذ مكاننا تحت الشمس وهذا ما تقوله وتعبر عنه دعوة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز في قمة المنامة.

بدوره وصف المحلل والكاتب السياسي سعود السمكة دعوة سمو ولي العهد بانها استراتيجية ومنطقية مع طبيعة التحديات الاقتصادية العالمية التي تواجهها دول مجلس التعاون وقال ان لدى دول المجلس الكثير من العناصر التي تؤهلها لوضع هذه الاستراتيجية موضع الفعل والتطبيق والتي كان يفترض بالمجلس الاخذ بها منذ سنوات مضت.

واوضح السمكة بان عالم اليوم قائم على مبدأ التكتلات وتوفر دعوة الامير عبدالله الطريق لتوظيف كل عناصر القوة التي تتمتع بها المنطقة لخدمة التكتل الذي يشكله مجلس التعاون ولدى دول المجلس مساحة جغرافية واسعة وعدد سكانها يشكلون طبيعية استراتيجية اضافة الى كونها سوقا استهلاكيا يستحوذ على نسبة كبيرة من حركة التجارة العالمية وكل ذلك يؤهلها لان تكون قوة حاضرة وفاعلة في العالم.

واضاف السمكة في رأيه قائلا: ان اساس قيام مجلس التعاون استدعت ضرورة ان يكون للمجلس حضوره العالمي ومع ذلك وبعد مضي ١٩ عاما على قيامه لم يحقق مثل هذه الضرورة وبالتالي فان دعوة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله اليوم تحمل في ثناياه «استراتيجية فعلية» لتحقيق الطموح لدى شعوب ودول المجلس بذلك الحضور.

وتمنى السمكة في ان تستتبع هذه الدعوة بخطوات فعلية تشمل الاقتصاد والسياسة مقدمة للاندماج الكلي فالدعوة التي اطلقها صاحب السمو خطوة حضارية قياسا بكل الخطوات التي قام بها المجلس في سيرته.

وختم السمكة بالقول ان هذه الدعوة خطوة واضحة ومباشرة في مراميها وابعادها نتمنى ان تعزز بخطوات عملية وهي توفر الحضور السياسي والاقتصادي بجعل مجلس التعاون منظومة محترمة لدى كافة الدول وازاء التكتلات العالمية المشابهة.

وقال الكاتب السياسي والمحلل في صحيفة «الانباء» الزميل سامي عبداللطيف النصف: تأتي بادرة امير المبادرات الخيرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لخلق تكتل خليجي متناسق ومتوحد التوجه بهدف دعم القوة التفاوضية الخليجية، ومن ثم تعزيز مركز دول المجلس امام مختلف الاطراف الاقليمية والدولية، كصرخة معبرة، تمثل عقل ووجدان كل مواطن خليجي.

واضاف النصف: لقد سأم مواطنو الخليج التباين الحاد بين ما تقره وتقرره مؤتمرات القمة الخليجية تجاه القضايا المختلفة، وبين ما يراه مطبقا على أرض الواقع.

اننا في حاجة ماسة لخلق آلية جادة لتطبيق نص وروح بادرة الامير عبدالله، فالطامعون كثر، والعولمة وتكتلاتها قادمة كالقطار السريع، فاما ان نتراص فعلا، لا قولا، كما اتى في تلك البادرة، ونوحد سياستنا اتجاهها، ومن ثم نركب ذلك القطار الذي بدأ دخانه يظهر في الافق، او نبقى بالمقابل مشتتين فيدهسنا القطار، او يأكلنا الذئب القابع في الشمال.

قرارات قمة المنامة.. الثبات والاتزان

كتب: د. وحيد حمزة هاشم

من الطبيعي ان تحفل قمة المنامة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الواحدة والعشرين بالعديد من القضايا والملفات الحيوية والاستراتيجية القديمة والحديثة، بما فيها التي اجلت لحين...او همشت لهدف ...او تم التغاضي عنها او تخطيها مؤقتا...او حتى التي اهملت عن قصد او بدون قصد، فطبيعة القضايا والملفات تتأثر ومن ثم تتحرك وفقا لعامل النوع باختلاف الاهداف والمصالح والتي بدورها تخضع لعامل الكم وتعدد الاطراف واختلاف مصالحها واهدافها ومصادر تفاعلاتها وتداعياتها. المهم وجود مصالح واهداف استراتيجية وحيوية مشتركة نتجت عن تداخل وتشابك عدد من العوامل المشتركة بفعل قوى التاريخ والجغرافيا والثقافة المشتركة اقتنعت باهميتها المصيرية قيادات المجلس السياسية العليا وتبنتها منذ انشاء المجلس وقررت حتمية الوصول اليها وتحقيقها بارادة سياسية مشتركة، ومن هنا فان اختلاف الوسائل والاساليب والطرق في التنفيذ لا تنفي الغاية وان حدث بعض التأخير او الاعاقات. تلك الحقائق قد توجب ضرورة اتباع مختلف السياسات والاستراتيجيات المشتركة على المديين القصير والبعيد وفقا لعامل الاهم ثم المهم لتحقيق الاهداف والمصالح المشتركة التي تقع في اطار السهل الممتنع على المدى القصير ولكن تغدو في حكم الممكن على المدى البعيد مع افتراض استمرار اجواء التفاؤل والمضي قدما في تفعيل اطر ومجالات التعاون الجماعي الخليجي المشترك. ولاشك ان الاعتراف بصعوبة حسم الملفات والقضايا الهامة والملحة على المدى القصير كان ولازال حقيقة من حقائق العمل السياسي الخليجي المشترك وذلك ادراكا من القيادات السياسية الخليجية لطبيعتها المتشابكة بل وربما المعقدة، ومن هنا فان منطق السياسية الواقعية والاعتراف بحقائقها ومحدداتها تغلب طيلة السنوات العشرين الماضية على منطق السياسة المثالية التي جردت في ما مضى معظم ان لم يكن جميع التكتلات السياسية الاقليمية من مقومات نجاحها واستمراريتها. فالسياسة الواقعية تدرك بوجود متغيرات غير متوقعة ومستجدات طارئة تتطلب (سواء كانت لاسباب مباشرة او غير مباشرة) ضرورة التحرك السياسي في عدة اتجاهات وعلى مختلف المستويات الفردية والمؤسساتية لمواجهتها او لاحتوائها، وهي حقيقة قد تستغرق بعضا من الوقت ولكن ليس الوقت كله..وهذه حقيقة من حقائق التكتلات السياسية اقليمية كانت او دولية التي عادة ما تفرض على الدول الاعضاء فيها ضرورة العمل في عدة أطر وعلى مختلف الجبهات تحت وابل من المتغيرات المستمرة في المناخ السياسي العام والخاص وعلى المستويين الاقليمي والدولي. واذا ما وضعنا جميع ماسبق في الاعتبار فان حصيلة العمل الخليجي المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية والثقافية والاعلامية وان لم تتحرك جميعها سريعا في ذات الاتجاهات بنفس سرعة تنامي الطموحات والتوقعات الشعبية، الا انها نتاج طبيعي وواقعي لواقع انساني ومؤسساتي يخضع لمنطق وقوى الواقع ولا يمكن ان يتأثر بعوامل الخيال والمثالية التي ترفع من مستوى الاندفاع العاطفي على حساب المنطق وواقع وحقائق المصالح والاهداف والغايات.

اذ لابد لمجلس التعاون ان يتحرك بسرعة لمواكبة المتغيرات والمستجدات الاقليمية والدولية، والتحرك بعد الوصول الى نقطة او مستوى معين الى مستوى آخر وتوجه جديد لا يعني الاستمرار في الانطلاق بذات سرعة الانطلاقة السابقة خصوصا اذا تطلب الامر اعادة الحسابات وتغيير مجرى التحركات...ومن هنا فان درجة التحرك في المسار الجديد تبدأ بطيئا ولا تعني ايضا سهولة التحرك وسرعته ولا تنفي وجود معوقات وعقبات في التوجهات والمسارات الجديدة. ورغما عن جميع ما سبق تحرك مجلس التعاون الخليجي في مسارات متعددة في آن واحد توجهه وتحركه خلفية جماعية امنية ودفاعية مشتركة تمثل قاعدة راسخة لذلك التحرك السياسي المتزن بهدف تعزيز الامن والاستقرار الاستراتيجيين للمجلس والضروريين لاستمرار قوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخليجية. ولذلك فطالما وجدت القاعدة لتحقيق الهدف وجندت القوى والامكانيات في ذلك الاتجاه فان عامل الوصول يصبح مسألة وقت محدود لا اكثر...وهذا ما يفسر توقيع قادة المجلس على اتفاقية الدفاع المشترك للتأكيد على تمسكهم التام بعامل القوة الذاتية للردع لمنع التفكير في العدوان التي بدورها تعد اهم استراتيجية لتحقيق الامن والاستقرار. لذلك فان مسألة الاتحاد الجمركي وان لا يزال في طليعة مسيرته الا انها حسمت بعامل الموعد المحدد لتوحيد التعرفة الجمركية، وهذا ما اكد عليه بيان المجلس الختامي الذي لم يغفل ضرورة التوصل الى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي ستحقق للمجلس هدف التكامل الاقتصادي وتتطلب توحيد العملة الخليجية، وهي حقيقة باتت قريبة جدا في ضوء اعلان البيان عن التوصل الى " مثبت مشترك " للعملات الخليجية يتم على ضوئه على المدى المتوسط تحقيق هدف توحيد العملة.

وكعامل مسارع لتفعيل قوى التكامل الاقتصادي الخليجي ولمعرفة مزايا وايجابيات الاندماج الاقتصادي، صادق المجلس على اعلان مبادىء للتعاون المشترك بين دول المجلس ودول رابطة التجارة الحرة الاوروبية وهي خطوة جيدة تنمي من اواصر وروابط العمل الخليجي الاقتصادي الموحد في آليات التعامل مع الكيانات الاقتصادية المماثلة.

وكذلك لم يغفل المجلس ضرورة التحرك من الداخل ايضا لتفعيل قوى الانصهار الاقتصادي على المستوى المؤسساتي والفردي ولهذا جاء قرار السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة النشاطات الاقتصادية والمهن بصفة عامة مع استبعاد البعض منها بقصرها مرحليا على مواطني الدولة نفسها لبعد من التحركات الهامة وان كان جزئيا الا انه جاء في الاتجاه الصحيح وفي الوقت المناسب.

من الواضح ان مسيرة مجلس التعاون الخليجي غلب عليها طابع التوازن في الطموحات والاتزان في التوقعات، والثبات في التحركات في اطار مناخ سياسي واقعي واعي ومدرك، وخلفية سياسية متمرسة لم تغفل دروس التاريخ ولم تتغاضى عن حقائق الواقع ومتغيراته ومستجداته...لذلك لازال المجلس يتحرك في الاتجاه الصحيح وان يعتبره البعض بطيئا الا انه يتم وفقا لخطى ثابتة وبآليات صحيحة وعلى مسارات عدة فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك...المهم ان يستمر الثبات في وجه التحديات والمتغيرات والاتزان في التحرك الصحيح للوصول الى الهدف الكبير الذي تتطلع الى تحقيقه جميع شعوب المنطقة.